**المحاضرة الخامسة: أسس تحقيق المتن:**

يخضع تحقيق المتن إلى مجموعة من المقدمات الأسس التي تعين على إقامة النّص إقامة صحيحة وتساعده على إخراج نص أقرب إلى الصورة التي تركه عليها صاحبها

**1مقدمات تحقيق المتن:** وهي ما ينبغي على المحقق معرفته ومنها

**- التمرس بقراءة المخطوط**: فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ ، وبعض كتابات الأقدمين يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك الخطوط العتيقة التي لا يطّرد فيها النقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص بل رسمه الخاص . إذ أن لكل كاتب من الكتّاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك . فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام أو بين رسمي الغين والفاء ، فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير كما أن كثيرا من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي ، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمران وبالرجوع إلى كتب الرسم .،ومن أجمع الكتب في ذلك « المطالع النصرية » للشيخ نصر الهوريني[[1]](#footnote-1)

-  **التمرس بأسلوب المؤلف** ومعرفة لوازم ذلك الأسلوب والوقوف على ما يؤثره من العبارات والأالفاظ، ‏ وأدنى صوره أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة ،حتى يخبُر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف. ويتعرف على خصائصه ولوازمه، فإن لكل مؤلف خصيصة في أسلوبه . ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية ، كما أن لكل مؤلف أعلاما خاصة تدور في كتاباته ، وحوادث يديرها في أثنائها .

 و أعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتب المؤلف ليزداد خبرة بأسلوبه، ويستطيع أن يوجد ترابطا بين عباراته في هذا الكتاب وذاك ، ومعرفة ذلك ما يعين في تحقيق المتن والتهدّي إلى الصواب فيه[[2]](#footnote-2).

- **الالمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب** حتى يمكن المحقق أن يفهم النّص فهما سليما يجنّبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه ؛ أي يحاول إفساد الصواب ، وهذا إنّما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعا قريبا منه ؛ ليستطيع المحقّق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة حتى يكون على بصيرة نافذة فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات ، واستطاع قراءتها قراءة سليمة ، وعرف أسلوب المؤلف وألمّ إلماما كافيا بموضوع الكتاب استطاع أن يمضي في التحقيق[[3]](#footnote-3)

- الاستعانة بالمراجع العلمية ذات العلاقة المباشرة بالمخطوط ويمكن تصنيفها على هذا النحو:

* كتب المؤلف نفسه مخطوطها و مطبوعها .
* الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب . كالشروح والمختصرات والتهذيبات . فنسخة الشرح هي من جهة شرح وضبط وتقييد، ومن جهة أخرى هي نسخة ثانية من الكتاب تتكفل بتوضيح الغوامض وتجلية النص، كما أن الشروح تفيد النصوص بضبطها أحيانا . ويلها في ذلك نسخة المختصر أو التهذيب فإن كلا منهما تلقى ضوءا لا يستهان به في تحقيق النص ، ومن البديهي أن يرجع المحقق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك ، وألا يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحققة.
* وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتمادا كبيرا على الكتاب ، وهذه كثيرا ما تحتفظ بالنّص الأصلي للكتاب الأول ، فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ. ولاسيما في كلام ابن قتيبة على الحيوان، والكتاب نفسه من الكتب التي اعتمدت على كتاب «البيان والتبيين » . ولاسيما في كتاب الزهد . ونصوص الخطب والوصايا . ولعل السر في ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه.
* ويليها الكتب التي استقى منها المؤلف، فإذا تهدّى المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف تأليفه كان ذلك معوانا له على إقامة النص . وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقوا منها ، كما فعل ابن فارس في مقدمه «مقاييس اللغة» ، وابن منظور في مقدمة « لسان العرب » . ..وبعضهم يعتمد اعتمادا كليا على مؤلف آخر. ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحيانا قليلة . كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقي . والذي يوازن بين الشرحين يسترعي نظره التقارب الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته، ...وكما صنع التبريزي مع ذلك في شرحه للحماسة صنع في شرحه للقصائد العشر ؛ إذ اعتمد اعتمادا كبيرا على ابن الأنباري في شرحه للمعلقات. [[4]](#footnote-4).
* الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعلج الموضوع نفسه أو قريبا منه إذ تلعب المعاصرة دورا لا يستهان به في تشابه الأفكار والأساليب، واستعمال الألفاظ نفسها كما تعين على تصحيح الوقائع والأعلام التي تعاصر المؤلفين. [[5]](#footnote-5)

**- الاستعانة بالمراجع اللغوية** ، إذ لا يمكن للمحقق الاستغناء عنها لكونها المقياس الأول الذي تسبر به صحة النص من عدمه . فأحيانا يحكم المحقق العجلان الذي فارقته الأناة والدقة أن في النص تحريفا وما به من بأس، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تفتيه بصواب ما خاله غير الصواب . ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية ، ويمكن تقسيم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية

* :معاجم الألفاظ. وأعلاها لسان العرب لابن منظور . وتاج العروس للزبيدي، ومنها معاجم المفردات الطبية، كالمفردات لابن البيطار، وتذكرة داود الأنطاكى . ومن المعاجم الحديثة في ذلك معجم الحيوان للمعلوف، والنبات لأحمد عيسى ، ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمى ، وكليات أبي البقاء ، وأوسعها جميعا كتاب « كشاف اصطلاحات الفنون ». وهذه المعاجم تفيد في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة.
* معاجم المعاني، وأعلاها المخصص لابن سيده . وفقه اللغة للثعالبى .
* معاجم الأسلوب . وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر . والألفاظ الكتابية للهمذانى .
* كتب المعربات وأعلاها في القديم المعرب للجواليقى، وشفاء الغليل للخفاجى . وفي الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعرّبة لأدي شير.
* معاجم اللغات: التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية .

**- الاستعانة بالمراجع النحوية** وهي كثيرة وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطي ، وحاشية الصبان على الأشمونى .

-**الاستعانة أيضا بالمراجع العلمية الخاصة** . وهذه لا يمكن حصرها فلكل كتاب يكون موضع التحقيق مراجع شتي يتطلبها، فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية . وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية و مراجع البلدان . وهكذا .

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواشج الأنساب متداخل الأسباب . وحذق المحقق وسعة اطلاعه يهدياته إلى اختيار المراجع التي يتطلّبها الكتاب" [[6]](#footnote-6)

**2 -أسس تحقيق المتن** . ذكر الخراط أنه بعد استيفاء المقدمات سالفة الذكر يسير المحقق وفق المعالم والأسس الآتية يقوم الباحث أولا بنسخ نص الأم مهما كانت منزلتها عنده نسخا حرفيا لا يجتهد في التصحيح والتعليق بشيء.، ولا تبدو فيه شخصيته ؛ وإنما المهم أن يصل إلى نقل رسمها في كراسته، ويفضل أن يكون النقل على الورق المعروف بالفرخ وهو عبارة عن ورق مزدوج، وذلك لينسخ على الورقة الأولى ويكتب حواشيه في المستقبل على الورقة المقابلة، وعليه أن يترك سطرا فارغا بين السطرين، وهو في هذه المرحلة سوف يمرّ بكلمات كثيرة لا يعرف قراءتها أو يشك في تلك المعرفة فعليه أن يكتبها كما هي وكما بدا له، وقد يتبين له فيما بعد أنه كان واهما وقد يمر بسطور جانبية كثيرة فينبغي أن يجتهد في معرفة مكانها الحقيقي من النص الأصلي، ولكنه هنا يكفيه قليل من الجهد في هذه المرحلة؛ لأن اجتهاده في معرفة مكانها ليس نهائيا ولكنه يضع هذه الأسطر بين قوسين ليعطيها المزيد من ملاحظته وذلك للاهتداء إلى مكانها الذي يريده المؤلف .

* وبعد انتهاء عملية النسخ من الأم يتفق مع عدد من أصدقائه الذين يتصفون بشيء من العلم والاطلاع على الخطوط والاختصاص الذي يعمل فيه. ويكون عددهم بعدد النسخ التي تمّ الحصول عليها وذلك لإجراء عملية المقابلة، ويعطي لكل منهم رمزا وهذا الرمز هو رمز المخطوطة التي بين يديه فيقرأ هو، وإخوانه يسيرون معه حتى إذا صادف أيّ خلاف بين النسخ سجل في الصفحة المقابلة نصّ ذلك الخلاف وإلى جانبه رمز المخطوطة التي وقع فيها ذلك الخلاف. فإن كان يقرأ مثلا: «والعامل في المضاف» سيقول له: (د) والفاعل (بدلا من و العامل) وسيقول له: (ل) من (بدلا من في). وسيقول له : (و) المضاف إليه (بدلا من المضاف)،.... وهكذا.

وبعد ذلك ينظر الباحث في الأمر. فإن كان لديه نسخة بخط المؤلف اطمأن أولا إلى وصوله إلى حد الثقة الكاملة في قراءتها وفهم مصطلحاتها، و يحتفظ باختلافات النسخ لتساعده على القراءة الصحيحة والترميم، وهنا تبدو شخصيته العلمية في الإحاطة الدقيقة بمادة الكتاب . ويبدأ بقراءة الكتاب قراءة واعية وهذه المرحلة تعدّ من أخطر المراحل؛ لأنّه ستظهر من خلالها ثقافته وملاحظته ومدى تعمقه بمادة الاختصاص فهو سيعطي قرارا يقرب من القرار الأخير في الرسم النهائي لكل كلمة في مخطوطه فهل أصاب في قراءة تلك الكلمة من المؤلف أو أن النسخة (د) مثلا كانت أدق؟ . وهو هنا يثبت الرسم الذي اعتمده وهو الذي يريده المؤلف. ويكتب في الحاشية ما يراه من تصويب إن لم يرقه ما قاله المؤلف .. وقد يحدث أن تسقط بعض الكلمات بسبب التصوير. ومع كل هذه الاحتمالات الواردة ينبغي أن يكون الباحث قد أعد الأمر البديل وما إلى ذلك من أعمال تحقيقية كفيلة بإخراج المخطوط بشكله المطلوب[[7]](#footnote-7)

1. -ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص53. [↑](#footnote-ref-1)
2. -ينظر: المرجع نفسه، ص 59- 60، وعبد المجيد دياب تحقيق التراث، ص 142. [↑](#footnote-ref-2)
3. -ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 60، وينظر عبد المجيد دياب: تحقيق التراث، ص 142. [↑](#footnote-ref-3)
4. -ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص60، 61، وينظر أيضا عبد المجيد دياب: تحقيق التراث، ص 142- 143. [↑](#footnote-ref-4)
5. -ينظر: عبد المجيد دياب: تحقيق التراث، ص 143. [↑](#footnote-ref-5)
6. -ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 62- 63، وينظر عبد المجيد دياب: تحقيق التراث، ص145-146- 147، وينظر أيضا أحمد محمد الخراط: محاضرات في تحقيق النّصوص، ص 13- 14 [↑](#footnote-ref-6)
7. -ينظر: أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص ص 42- 43. [↑](#footnote-ref-7)